ثمة قضية اخرى يقع فيها الاستاذ نعيم الاشهب بتناقض شديد فهو من ناحية يعتبر خط الحزب الشيوعي صحيحا ومواقفه صحيحة وهو من ناحية ثانية يقول « حقا ، لقد تأخر حزبنا،بعض الوقت، في الانضمام الى حركة المقاومة المسلحة، وكان ذلك تحت تأثير بعض العوامل ، اهمها وجود كتلة يمينية في قيادة الحزب ، كانت برغم اقرارها في جميع وثائق الحزب ومطبوعاته التي صدرت منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، بشرعية ممارسة جميع اشكال النضال ، بما فيها النضال المسلح ، لتصفية آثار العدوان ، فانها من الناحية العملية ، وكما اكد سير الاحداث اللاحق ، لا تؤمن بامكانية ممارسة هذا الشكل من النضال ضد الاحتلال وبالتالي تعلق آمالها ، عمليا ، على مساومات وتنازلات تجريها السلطات الاردنية مع الاستعمار الاميركي واسرائيل » . الان ، اذا تذكرنا ان هذه الكتلة كانت قائدة الحزب والمسيطرة تماما على كل كبيرة وصغيرة فيه ، الا يعني هذا ان الاستاذ نعيم الاشهب قد وضع ، بنفسه ، النقاط على الحروف حول خط الحزب بالفترة الممتدة من يونيو ١٩٦٧ حتى قبيل أيلول ١٩٧٠ . فما معنى كل التغني بصحة خط الحزب وباتهام المقاومة بالتمييز ضده ؟؟. كان يجب على الاستاذ نعيم ان يتحدث عن تلك القيادة ودورها في الانحراف بالحزب وخطه السياسي والعملي . ولكن يبدو ان النقد الموجه الى تلك القيادة لا ينبع من نقاط اختلاف جذرية ، ما دام الطرف الاخر مسلما بتسعين بالمئة من الموضوعات التي ربت تلك القيادة الحزب عليها ابتداء من الموقف من الموضوعات الاساسية المختلف عليها في الحركة الشيوعية ، ومرورا بالموقف من مسائل الثورة العربية ، والوضع في الاردن ، وانتهاء بقضية فلسطين . ويبدو ان الخلاف محصور بمسألة هل يستخدم شكل الكفاح المسلح كأحد الاشكال في ازالة اثار العدوان أم لا يستخدم ، وهذه قضية تظل فرعية وغير مبدئية اذا كان هنالك اتفاق حول جميع القضايا الاساسية الاخرى وحول الخط السياسي الرئيسي . وهذا ما يجعل الانقسام الذي حدث في داخل الحزب الشيوعي الاردني غير مفهوم ما دام لم يمس القضايا المبدئية الرئيسية سواء على النطاق العالمي ، او النطاق المحلي الاردني ، او على النطاق الفلسطيني . ولعل هذا هو السبب الذي يجعل الاستاذ نعيم ينتقد الكتلة اليمينية ويدافع في الوقت نفسه عن خط الحزب خلال قيادتها ، ويتبنى جوهر موضوعاتها بل ربما كانت تلك القيادة اكثر « منطقية » مع نفسها وجوهر موضوعاتها حين ترفض التكتكة في مسائل حمل السلاح ، وتربط تكتيكها باستراتيجيتها القائمة على عقد الامال ، عمليا ، « على مساومات وتنازلات تجريها السلطات الاردنية مع الاستعمار الاميركي واسرائيل » .

اذا كان كل ما تقدم قد حدد لماذا نرفض الموضوعات التي طرحها الاستاذ نعيم الاشهب في مقالته « في سبيل التغلب على الازمة في حركة المقاومة الفلسطينية » ، فان الاطالة لا تعود ضرورية لمناقشة النقاط التي يثيرها حول « بعض الاخطاء والنواقص في التنظيم والنشاط العملي » لانها نقاط لا جديد فيها ، عولجت منذ زمن في مناقشات دارت داخل صفوف المقاومة ، ولكن ضمن وضعها في اطار مختلف عن الاطار الذي يضعها به الاستاذ نعيم الاشهب ، الاختلاف نابع من الاختلاف حول الخط السياسي .. حول الاهداف حول الاستراتيجية والتكتيك . هذا الاختلاف الذي لا بد من ان ينتقل الى مسائل التنظيم والنشاط العملي وطريقة معالجة سائر الاخطاء والنواقص . اي ان مناقشة قضايا التنظيم والنشاط العملي لا بد من ان ترتبط ارتباطا عضويا بالخط السياسي ، بالهدف الاستراتيجي ، بالاستراتيجية والتكتيك . ومن هنا فان نقد « بعض الاخطاء والنواقص في التنظيم والنشاط العملي » لا يجوز ان يعالج الا ضمن اطار التحرير الكامل لارض فلسطين واستراتيجية حرب الشعب طويلة الامد وتكتيكها ، وهذا عكس ما فعله الاستاذ نعيم الاشهب .